

الدرس 01 : مفهوم المؤسسة

تمهيد : في خضمّ التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة، أصبحت المؤسسة تمثل أحد الفاعلين الأساسيين في المشهد الاقتصادي الحديث. فقد تحوّلت من مجرد وحدة إنتاج بسيطة في الفكر الكلاسيكي، إلى كيان استراتيجي معقد يتفاعل مع محيطه بطريقة ديناميكية، ويؤدي أدوارًا متعدّدة تتجاوز النشاط الاقتصادي الضيق لتشمل أبعادًا اجتماعية، بيئية، وتكنولوجية.

إن فهم المؤسسة في السياق الراهن يتطلب مقاربة شمولية تجمع بين الجوانب التاريخية والنظرية والوظيفية وتحلل الروابط التي تجمعها ببقية الأعوان الاقتصاديين، وبالاقتصاد ككل، فالتحليل المؤسسي لا ينفصل عن الأسئلة الكبرى في علم الاقتصاد، مثل النمو، التنمية، الابتكار، والعدالة الاجتماعية.

من هذا المنطلق، يهدف هذا الدرس إلى تقديم قراءة متكاملة لمفهوم المؤسسة من خلال المحاور التالية:

- **لمحة عن تطور الفكر المؤسسي:** لفهم كيف تطور النظر إلى المؤسسة عبر التيارات الاقتصادية المختلفة.
- **ماهية المؤسسة:** تعريفها، طبيعتها، وحدودها.
- **خصائص المؤسسة وأدوارها:** ما الذي يميزها عن باقي الأعوان الاقتصاديين، وما الوظائف التي تضطلع بها.
- **علاقتها بالاقتصاد:** كيف تساهم في بناء النشاط الاقتصادي وتنظيمه.
- **علاقتها ببقية الأعوان الاقتصاديين:** مثل الدولة، الأسر، البنوك، والأسواق.
- **خصائص المؤسسات المعاصرة:** في ضوء العولمة والرقمنة والرهانات البيئية والاجتماعية الجديدة.

1. لمحة عن تطور الفكر المؤسسي

لقد مرّ مفهوم المؤسسة بتحوّلات كبرى عبر التاريخ، انعكاسًا لتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية:

1.1 الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (آدم سميث):

في هذا العصر لم يكن مفهوم المؤسسة محط اهتمام كبير حيث كان يُنظر إلى المؤسسة بشكل أساسي كوحدة إنتاجية ضمن السوق، إذ يتم تحقيق التوازن من خلال قوانين العرض والطلب.

كان التركيز على الفرد كعامل رئيسي في الاقتصاد ولم تكن المؤسسات مُصممة لتكون كيانات معقدة أو متخصصة؛ بل كانت تُعتبر مجرد جزء من العمليات الاقتصادية.

1.2 تطور الرأسمالية الصناعية:

مع بداية الثورة الصناعية في القرنين 18 و 19، بدأت المؤسسات تأخذ دورًا أكبر في الاقتصاد.

برزت دراسات حول التنظيم والقيادة داخل المؤسسات على يد فريدريك تايلور (من خلال نظرية الإدارة العلمية (وهنري فايول) من خلال نظريته الإدارية)، حيث كان التركيز على تحسين كفاءة العمل، تنظيم العمل، وتنظيم السلطة داخل المؤسسة.

أصبح هناك اهتمام أكثر بكيفية هيكلية المؤسسات ورفع كفاءتها الإنتاجية من خلال توجيه الموارد وتحديد المسؤوليات.

1.3 القرن العشرين والنظريات المعاصرة:

مع مرور الوقت وتزايد تعقيد النظام الاقتصادي بدأ الفكر المؤسسي يتطور ليأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية.

أ. النظرية النيوليبرالية: هذه النظرية تعتبر المؤسسة محركًا للربح والمنافسة، في هذه الرؤية يُنظر إلى المؤسسات كمنافسين في السوق وهدفها الرئيسي هو تعظيم الأرباح من خلال تحسين الكفاءة الإنتاجية وتقليل التكاليف.

ب. النظرية المؤسسية الحديثة: في هذه المرحلة ظهرت رؤى أكثر شمولية حيث بدأت المؤسسات تُدرس ليس فقط من الناحية الاقتصادية والتنظيمية ولكن أيضًا من الزوايا القانونية والثقافية والعلاقات البيئية مع البيئة المحيطة، يشمل ذلك تأثيرات مثل القوانين الحكومية، والقيم الثقافية السائدة، والضغط الاجتماعي الذي قد يؤثر في القرارات المؤسسية. وتعكس هذه النظرية الطبيعة المعقدة للمؤسسات في العصر الحديث.

إجمالاً، شهد الفكر المؤسسي تحولاً من التركيز على الإنتاج والكفاءة فقط إلى النظر في دور المؤسسات في المجتمع ككل مع مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

2. تعريف المؤسسة الاقتصادية:

تُعدّ المؤسسة محورًا رئيسيًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد حظيت باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين والباحثين في مختلف الحقب ورغم هذا الاهتمام لم يتم الاتفاق على تعريف موحد وشامل للمؤسسة الاقتصادية، وذلك نظرًا لجملة من الاعتبارات الموضوعية والتاريخية التي ساهمت في تعقيد هذا المفهوم.

أول هذه الأسباب يتمثل في تطور المؤسسات من حيث التنظيم الداخلي والأشكال القانونية، إذ شهدت المؤسسة تحولات كبيرة منذ ظهورها، فأصبحت أكثر تعقيداً من حيث الهيكل الإداري والوظيفي، وتنوّعت صيغها القانونية بين مؤسسات فردية، وشركات، وتعاونيات وغيرها.

كما أن تنوع الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات، بين ما هو إنتاجي (صناعي، زراعي...) وما هو خدمي (نقل، اتصالات، تعليم...)، جعل من الصعب إدراج كل المؤسسات تحت تعريف واحد، بل إن بعض المؤسسات تمارس أنشطة مزدوجة مما يزيد من صعوبة التحديد.

أضف إلى ذلك أن اختلاف الإيديولوجيات الاقتصادية بين النظم الرأسمالية والاشتراكية أو بين المدارس الفكرية المختلفة (كلاسيكية، ماركسية، معاصرة...) أدى إلى تباين في النظرة إلى المؤسسة، فتارة تُرى كوحدة إنتاج، وتارة كخلية اجتماعية أو كيان مستقل لصنع القرار الاقتصادي.

انطلاقاً من هذه التعقيدات جاء هذا الدرس ليقدم نظرة شاملة لمفهوم المؤسسة من خلال استعراض مختلف التعاريف ومقارنتها، بهدف الوصول إلى فهم أكثر دقة وشمولاً لهذا الكيان المحوري في الاقتصاد الحديث.

أبرز التعاريف:

* تعريف: M. Truchy

يعرف تروشي المؤسسة بأنها:

"وحدة تجمع وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي".

الشرح:

يركّز هذا التعريف على الوظيفة الأساسية للمؤسسة باعتبارها مكاناً تتقاطع فيه الموارد البشرية (كالعمال) والمادية (كآلات ورأس المال) لتحقيق نشاط اقتصادي معين، أي أن المؤسسة وفقاً له هي مجرد وحدة إنتاجية قائمة على تنسيق الموارد.

النقد:

ما يلاحظ عن هذا التعريف أنه قاصر ولا يتماشى مع واقع المؤسسات الحديثة التي قد تشمل وحدات متعددة موزعة جغرافياً، أو تلك التي تقدم خدمات غير مادية. كما لا يشير إلى الجوانب القانونية والاجتماعية للمؤسسة.

*** تعريف: Karl Marx**

يعرف ماركس المؤسسة بأنها: "تجمع كبير من العمال يعملون تحت إدارة رأس مال واحد، في مكان واحد، لإنتاج نوع معين من السلع."

 الشرح:

يرى **ماركس** المؤسسة كوحدة إنتاج رأسمالية تجمع عددًا كبيرًا من العمال يعملون تحت سلطة رأس مال موحد بهدف إنتاج سلع متماثلة، هذا التصور يعكس ظروف الإنتاج الصناعي في القرن التاسع عشر، حيث كانت المصانع تتركز في موقع واحد وتنتج سلعة واحدة.

 النقد:

يتجاهل هذا التعريف المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، والمؤسسات متعددة الأنشطة أو الموزعة في مناطق مختلفة. كما أنه يركز فقط على البعد الإنتاجي دون أن يتطرق إلى الأبعاد الإدارية والقانونية والاجتماعية للمؤسسة وهذا ما يدفعنا إلى القول بأنه يتنافى مع الواقع.

*** تعريف: François Perroux**

يعرف بيرو المؤسسة بأنها:

"شكل إنتاج تدمج فيه أسعار عوامل الإنتاج المقدمة من طرف أعوان غير المالك، بهدف بيع السلع أو الخدمات وتحقيق دخل نقدي ناتج عن الفرق بين سلسلتين من الأسعار."

 الشرح:

يركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي البحت ويبرز الدور الوسيط للمؤسسة في دمج عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال...) التي تحصل عليها من غير مالكيها، ثم تعيد توجيهها نحو السوق لتحقيق الربح. يُظهر هذا التعريف المؤسسة كأداة اقتصادية تهدف إلى خلق فائض مالي.

 النقد:

رغم شموليته النسبية إلا أنه لا يُظهر المؤسسة كوحدة قانونية مستقلة ولا يشير إلى دورها الاجتماعي أو التنظيمي كذلك لا يوضح العلاقات الداخلية أو البيئة القانونية للمؤسسة.

تعريف: M. Lebreton

يعرّف ليبريتون المؤسسة على أنها: " كل شكل من أشكال التنظيم الاقتصادي، المستقل ماليًا، والذي يقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات من أجل السوق."

الشرح:

يركّز التعريف على استقلالية المؤسسة المالية وتنظيمها الاقتصادي. يوضح أن المؤسسة تهدف إلى إنتاج سلع أو خدمات لتقديمها للسوق، مما يعكس انخراطها في النشاط الاقتصادي ضمن شروط السوق الحرة أو المنظمة.

النقد:

يشير إلى عنصر مهم وهو الاستقلال المالي، لكنه لا يوضح إن كانت المؤسسة تهدف إلى الربح أو الإشباع، ولا يذكر تفاصيل عن بنيتها التنظيمية أو التفاعلات الداخلية والخارجية.

التعريف الأكثر شمولاً (الجامع):

"المؤسسة هي تنظيم اقتصادي مستقل ماليًا واجتماعيًا، يعمل ضمن إطار قانوني معين، يدمج عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الموارد...) بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع وحدات اقتصادية أخرى، لتحقيق نتيجة اقتصادية (ربح أو إشباع) في ظل شروط زمنية ومكانية محددة".

الشرح:

- الجانب الاقتصادي (إنتاج/تبادل)
- الجانب القانوني (الاستقلال والإطار القانوني)
- الجانب الاجتماعي (التفاعل مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين)
- ويوضّح الهدف من نشاط المؤسسة (تحقيق نتيجة اقتصادية).

التمييز:

يتماشى هذا التعريف مع الواقع الحديث للمؤسسات، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، إنتاجية أو خدمية، خاصة أو عمومية، ويضع المؤسسة في سياقها المحيط المحلي والدولي.

3. خصائص المؤسسة الاقتصادية

- من خلال تجميع عناصر التعاريف المختلفة يمكن تحديد الخصائص التالية:
- لها شخصية قانونية مستقلة: تتمتع بحقوق وواجبات، ويمكن أن تقاضي أو تقاضى.
- تمتلك قدرة انتجية واضحة : بمعنى أن الهدف الأساسي هو إنتاج السلع أو تقديم الخدمات من خلال دمج عوامل الإنتاج.
- الاستمرارية والبقاء : يجب أن تكون المؤسسة قادرة على التكيف مع التغيرات الخارجية لضمان البقاء.
- وضوح الأهداف والسياسات : لكل مؤسسة أهداف محددة واستراتيجيات لتنفيذها.
- الحاجة إلى التمويل : تحتاج المؤسسة إلى موارد مالية، سواء داخلية (أرباح، ادخار) أو خارجية (قروض، مساهمات).
- التأثر بالبيئة : تتأثر المؤسسة بعوامل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية.
- مساهمة اقتصادية : تساهم في خلق الثروة وتوفير فرص عمل، وتعد ركيزة في التنمية الاقتصادية.
- قابلية الزوال : إذا فقدت المؤسسة كفاءتها أو قدرتها على المنافسة، فإنها قد تختفي من السوق.

4. أدوار المؤسسة الاقتصادية

تلعب المؤسسة أدوارًا متعددة، منها:

- ✓ دور اقتصادي : إنتاج السلع والخدمات، خلق القيمة المضافة، المساهمة في النمو.
- ✓ دور اجتماعي : توظيف العمالة، تحسين الدخل، الإسهام في العدالة الاجتماعية.
- ✓ دور تقني : إدخال الابتكار والتكنولوجيا.
- ✓ دور استراتيجي : التفاعل مع المنافسة، البيئة، وتحقيق استدامة النشاط.

5. أهداف المؤسسة الاقتصادية: وتتمثل في

5.1 الأهداف الاقتصادية: تركز على الجانب الأساسي من وجود المؤسسة وهو تحقيق قيمة مضافة من خلال الإنتاج والتبادل.

تحقيق الربح أو الإشباع كشرط للاستمرار :

- ✓ الربح هو المحرك الأساسي في المؤسسات الهادفة للربح.
- ✓ في المؤسسات غير الربحية، يكون "الإشباع" أي تلبية حاجات المستفيدين هو الغاية.
- ✓ بدون تحقيق أحدهما، يصعب على المؤسسة الاستمرار.

تلبية حاجيات المجتمع:

- إنتاج سلع أو خدمات يحتاجها السوق.
- الاستجابة لطلب المستهلكين تكسب المؤسسة مكانة في السوق.

عقلنة الإنتاج عبر الاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج:

- استخدام الموارد المتاحة (عمل، رأسمال، مواد) بأقصى كفاءة.
- تقليل الهدر وتكاليف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

5.2 الأهداف الاجتماعية: تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح المؤسسة والعاملين والمجتمع.

ضمان الأجور المناسبة للعاملين:

الحفاظ على دخل عادل يحفز العمال ويضمن ولائهم واستقرارهم المهني.

تحسين مستوى المعيشة:

من خلال الأجور، والمزايا الاجتماعية، وأمان العمل.

تعديل العادات الاستهلاكية:

التوعية بالاستهلاك الرشيد، مثل تشجيع المنتجات المحلية أو الصحية.

تنظيم علاقات العمال داخليًا:

وضع أنظمة داخلية واضحة لتنظيم العمل والتعامل مع النزاعات.

توفير تأمينات ومرافق:

مثل التأمين الصحي، التقاعد، الإسكان، النقل... إلخ، وهو ما يعزز استقرار العاملين.

5.3 الأهداف الثقافية والرياضية:

تهدف إلى تحسين جودة حياة العاملين ورفع روحهم المعنوية.

توفير نشاطات ترفيهية وثقافية:

مثل تنظيم حفلات، معارض، أو ندوات ثقافية تخلق بيئة عمل محفزة.

تدريب العمال الجدد والقدامى:

التطوير المهني من خلال دورات تدريبية لتحديث المهارات ورفع الكفاءة.

تشجيع النشاطات الرياضية داخل المؤسسة:

فرق رياضية، مسابقات، صالات رياضية؛ تعزز الصحة والتعاون بين الموظفين.

5.4 الأهداف التكنولوجية:

تُظهر مدى مساهمة المؤسسة في مواكبة العصر والمشاركة في التطور العلمي.

إنشاء إدارات للبحث والتطوير: (R&D)

تطوير منتجات وخدمات جديدة، تحسين العمليات، مواكبة المنافسة.

دعم جهود الدولة في التطور التقني:

التعاون مع الجامعات، المشاركة في الابتكار، تبني التقنيات الحديثة بما يخدم التنمية الوطنية.

6. علاقة المؤسسة بالاقتصاد

تُعدّ المؤسسة أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد المعاصر، إذ لا يمكن تصوّر نشاط اقتصادي فعّال دون وجود مؤسسات تعمل على إنتاج السلع وتقديم الخدمات، فهي تشكل نقطة التقاء بين الموارد الإنتاجية من جهة، وحاجات المجتمع من جهة أخرى. ومن خلال دورها الإنتاجي والتشغيلي تساهم المؤسسة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية و عليه يمكن القول أن علاقة المؤسسة بالاقتصاد تتمثل في:

6.1 المؤسسة كوحدة أساسية في الحياة الاقتصادية

المؤسسة ليست مجرد كيان إنتاجي بل هي الخلية الأساسية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي تمامًا كما تُعدّ الخلية الوحدة الأساسية في الكائن الحي، فدون مؤسسات لا يمكن تصور وجود إنتاج أو تبادل أو نمو اقتصادي.

6.2 تحويل عوامل الإنتاج إلى سلع وخدمات

المؤسسة تأخذ المدخلات (Inputs) الأساسية التالية:

- **العمل**: جهود العاملين.
- **رأس المال**: الآلات، الأموال، المباني.
- **الأرض**: الموارد الطبيعية.

وتحوّلها من خلال عمليات الإنتاج إلى:

- **سلع** (مثل الملابس، السيارات)
- **خدمات** (مثل التعليم، النقل، التأمين)

هذا التحويل يخلق قيمة مضافة، وهو ما يعطي الاقتصاد حيويته.

6.3 المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

- الناتج المحلي الإجمالي (PIB) هو إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل بلد معين خلال سنة.
- كل مؤسسة بصغرها أو كبرها تساهم في هذا الناتج من خلال ما تنتجه.
- بالتالي كلما زاد عدد المؤسسات الفعّالة أو زادت إنتاجيتها زاد حجم الاقتصاد ونموه.

6.4 التفاعل مع عناصر الاقتصاد الكلي

المؤسسات لا تعمل في فراغ بل تتأثر وتتفاعل مع البيئة الاقتصادية الكلية:

التضخم:

- ✓ إذا زادت الأسعار بشكل مستمر، تتأثر تكلفة الإنتاج وقرارات التسعير.
- ✓ قد تضطر المؤسسة إلى رفع أسعار منتجاتها أو تقليل الإنتاج.

الاستثمار:

- ✓ المؤسسات هي المستفيد الأول من الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.
- ✓ كما أنها تستثمر في الأصول، التكنولوجيا، الموارد البشرية لتوسيع نشاطها.

البطالة:

- ✓ المؤسسة تخلق فرص عمل هي المحرك الرئيسي لتوظيف الأفراد.
- ✓ في حال تراجع نشاطها أو إفلاسها تزيد معدلات البطالة.

7. علاقة المؤسسة ببقية الأعوان الاقتصاديين

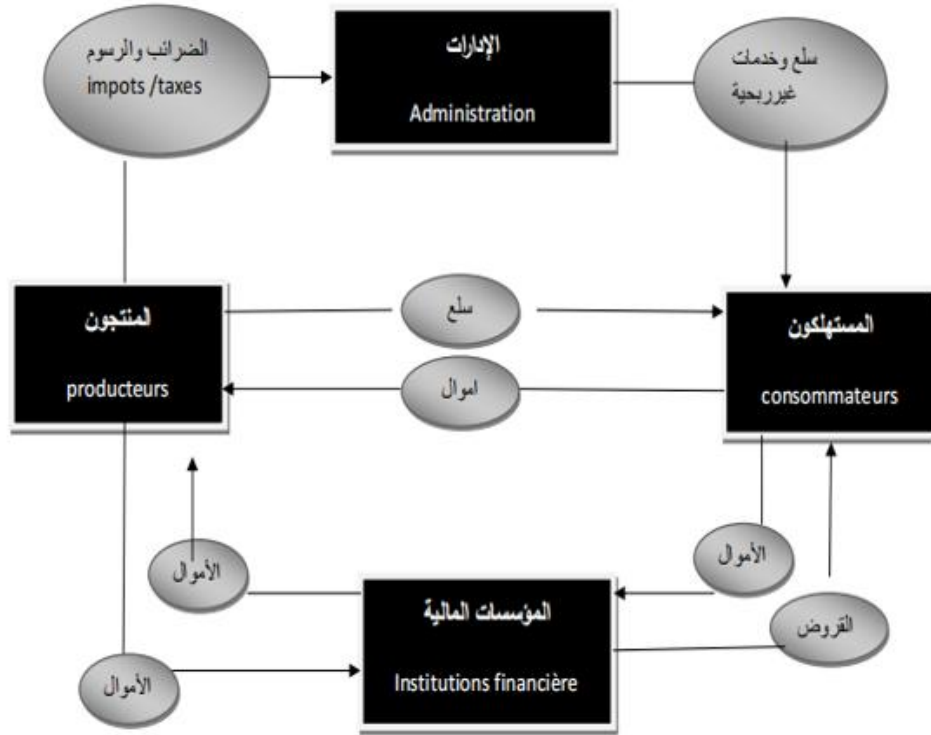
تتفاعل المؤسسة مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين وفق شبكة معقدة:

العون الاقتصادي	نوع العلاقة
الدولة	الضرائب، الدعم، القوانين
الأسر	تزويد بالعمل - استهلاك الإنتاج
البنوك	التمويل والقروض
المؤسسات الأخرى	شراكات، منافسة، سلاسل التوريد
الخارج (العالم الخارجي)	التصدير والاستيراد

مخططات علاقة المؤسسات الاقتصادية بباقي الأعران



الأعوان الاقتصاديون في الدورة الاقتصادية الكاملة.



Source: Pascal Laurent, Francois BOUARD . Economie d'entreprise. Tome 1. édition D'ORGANISATION . Paris .1997

9. خصائص المؤسسات المعاصرة

تتميز المؤسسات المعاصرة بعدة سمات تفرضها العولمة والتكنولوجيا:

- ✓ **المرونة التنظيمية:** الانتقال من الهياكل الهرمية إلى الهياكل الشبكية؛
- ✓ **الاعتماد على التكنولوجيا:** أتمتة العمليات، الذكاء الاصطناعي؛
- ✓ **البعد الاستراتيجي:** التفكير طويل الأمد والاستباقي؛
- ✓ **المسؤولية الاجتماعية:** احترام البيئة وحقوق الإنسان؛
- ✓ **العولمة:** توسع الأسواق والتوجه نحو العالمية.

✦ **خلاصة :** فهم المؤسسة ليس مجرد تحليل لوحدة إنتاجية، بل هو وعي بدورها في نسيج اقتصادي واجتماعي معقد ومع تسارع التغيرات التكنولوجية والبيئية، بات من الضروري أن نعيد التفكير في كيفية تكيف المؤسسات مع متطلبات العصر دون فقدان دورها المركزي في التنمية.